الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne démocratique et populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج

- البويرة –

كلية الآداب واللغات

قسم: اللغة والادب العربي

Ministère de l'enseignement supérieur et de

la recherche scientifique

Université Akli Mohand Oulhaj - Bouira -

Faculté des lettres et des langues

Département :Langue et littérature arabes

تخصص: دراسات لغوية

المجاز بين المثبتين والمنكرين

- فخر الدين الرازي وابن تيمية انموذجا -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الليسانس

إعداد الطالبات:

- **جميلة بوقزولة**
- **نادية بوقندورة**
- **نوال تونسي**

إشراف الدكتور:

- **عمر بورنان**

السنة الجامعية:2019/2018

شكر وتقدير

إنّ أوّل من يستحق الشكر هو المولى عزّ وجل مُدبّر الأمور ومسهلها، قاضي الحاجات ومفرّج الكربات فالشكر والحمد لك يا ربي عدد ما كان وعدد ما يكون وعدد الحركات والسكون.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل "بورنان عمر"، الذي كان سندًا لنا في إنجاز هذا البحث، وكان مصباحا ينير لنا دربنا وبصيرتنا.

وأرشدنا إلى طريق العلم والمعرفة، وفتح أمامنا أفاقا رَحبة للمضي قُدمًا.

وكذلك نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا البحث، ومدّ لنا يد العون وخاصة صديقتنا الوفية "يسرى"

إهداء

من بوقنزولة جميلة إلى:

إلى أبي الذي كبرني وعلّمني وحرم نفسه من أمور ليسعدني

اللّهم أرزقه جزاء إحسانه لي الفردوس الأعلى من الجنّة

إلى من أرضعتني الحبّ والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب

النّاصع بالبياض أمي الغالية

إلى خطيبي وسندي في هذه الحياة

إلى كل من شملني بالعطف والحنان وأمدني يد العون وحفزني على التقدم

أخي وأخواتي

إلى براعم عائلتنا: حفصة، مروة، ياسمين، سيرين، مريم، خالد، عبد الخالق، نهال

نورسين، يوسف أمير

إلى صديقتي التي يملؤها الوفاء صفية

إهداء

من بوقندورة نادية إلى:

إلى من أحمل اسمه بكلّ فخر إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء والدي

العزيز حفظه الله وأطال عمره

إلى من أسمعتني نبض قلبها قبل أن أعرف نبض الحياة

أمي الغالية

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أخواتي وصديقاتي

إلى الكتاكيت الصغار: أمينة، أكرم، جواد، أشرف

رعاهم الله

إهداء

من تونسي نوال إلى:

إلى من تعهدني بالتربية في الصغر نبراسًا يُضيء فكري

بالنصح والتوجيه في الكبر

أمي وأبي

قوتي وملاذي

إلى من أظهر لي أجمل ما في الحياة إخوتي وأخواتي

إلى من قضيت معهم أحلى أيام العمر

إلى براعم حياتي: ياسين، محمد وسيم، آدم، أيوب

إليهم جميعًا أهدي ثمرة جهدي ونتاج بحثي

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

تعتبر اللغة العربية من بين أهم الوسائل التي يعبّر بها الناس عن أغراضهم وحاجاتهم ويتواصلون بها مع غيرهم مستعملين بذلك أرقى الأساليب التي فيها من الجمال الفني ما يشوّق النفوس إليه، ويستميل الأذهان نحوه من بينها المجاز الذي ينتمي إلى أحد علوم البلاغة العربية وهو علم البيان، وقد أثارت مسألة المجاز جدلاً كبيرًا بين العلماء وأسالت الكثير من الحبر حولها، فتعددت الأقوال والآراء بين مُثبت للمجاز ومُنكر له، واستمر هذا الأمر حتى وقتنا الحالي، وهذا ما سنتناوله في هذا البحث محاولين الإجابة عن بعض الأسئلة هي:

- ✓ ما هو مفهوم المجاز؟ وما هي أنواعه؟ وكيف نشأ؟
- ✓ ما هو رأي كل من فخر الدين الرازي وابن تيمية في المجاز؟

ولقد حَظيَ هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين أمثال إبراهيم عوض في كتابه (مُنكرو المجاز في القرآن والأسس الفكرية التي يستندون إليها) لكنّه اقتصر فقط على من ينكر المجاز، وهناك مذكرة أخرى بعنوان (المجاز بين النفي والإثبات وأثره على مسائل الغيب ونصوص الصفات) لعبد المالك نوي حيث توسّع في حديثه عن مُنكري المجاز ومُثبتيه، وما يميز بحثنا عن تلك البحوث هو أنّنا جمعنا فيه الفريقين معًا

وخصّصنا لكلّ فريق عالمًا، فكان ابن تيمية نموذجا عن الفريق الذي يُنكر وجود المجاز وفخر الدين الرازي نموذجا عن الفريق الذي يقول بإثبات المجاز، كما أنّنا لم نجد بحثًا قبلنا تحدّث عن رأي فخر الدين في المجاز ونحن تحدثنا عنه وناقشنا أفكاره وأدلته.

لذلك شمرنا على سواعد الجد للبحث في موضوع المجاز، متخذات فخر الدين الرازي وابن تيمية أنموذجا للفريقين المثبت منهم والمنكر، فكان بحثنا بعنوان **(المجاز بين المثبتين والمُنكرين فخر الدين الرازي وابن تيمية أنموذجا) وهو مقسم** على النحو الآتي:

الفصل الأوّل: وهو بعنوان" **مصطلح المجاز مفهومه ونشأته**"، تناولنا فيه تعريف المجاز في اللغة والاصطلاح إضافة إلى ذكر أنواع المجاز ونشأة هذا المصطلح وقسّمنا هذا الفصل إلى مبحثين اثنين:

- ✓ **المبحث الأوّل:** عنوانه: مفهوم المجاز وأنواعه، تطرقنا فيه إلى تعريف المجاز عند أهل اللغة وعلماء البلاغة، كما ذكرنا فيه أنواع المجاز.
- ✓ **المبحث الثاني:** عنوانه هو: نشأة مصطلح المجاز، خصّصناه للحديث عن كيفية نشأة هذا المصطلح.

-**الفصل الثاني:** وهو بعنوان:" **المجاز عند فخر الدين الرازي وابن تيمية**" وهو الجزء التطبيقي من البحث، تطرقنا فيه إلى تحليل الأفكار والأدلة التي اعتمدها كل من فخر الدين الرازي وابن تيمية في إثبات رأيهما، ثم ذكرنا الرأي الذي اقتنعنا به، وقسّمنا هذا الفصل إلى مبحثين اثنين هما:

- ✓ **المبحث الأوّل:** عنوانه: المجاز عند فخر الدين الرازي قسّمناه إلى عنصرين اثنين:

*لمحة عن فخر الدين الرازي وذلك بذكر مولده ونسبه وأعماله ووفاته.

*رأي فخر الدين الرازي في المجاز: حيث استخرجنا الأدلة التي اعتمد عليها في إثبات رأيه والتي ذكرها في كتابه المحصول في علم أصول الفقه.

- ✓ **المبحث الثاني:** سميناه ب المجاز عند ابن تيمية وتطرقنا فيه إلى:

*ذكر لمحة عن ابن تيمية وذلك بذكر نسبه ومولده وحياته ومؤلفاته ووفاته.

*رأي ابن تيمية في المجاز: استخرجنا الأمثلة والأفكار التي ناقشها واعتمد عليها في تدعيم رأيه وهي مذكورة في كتابه مجموعة الفتاوى.

وفي نهاية هذا الفصل تحدثنا عن الرأي الذي اقتنعنا به والسبب الذي جعلنا نقتنع به.

وختمنا بحثنا بخاتمة ذكرنا فيها أهم النقاط التي توصلنا إليها واتّبعنا في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي المقارن والتحليلي الذي تمكّنا بفضله من وصف وتحليل أفكار الفريقين والمقارنة بينهما، ولقد اعتمدنا في ذلك على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

- المجاز في البلاغة العربية لمهدي صالح السّامرائي.
- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي.
- مجموعة الفتاوى لابن تيمية.

كما واجهتنا بعض الصعوبات والمشاكل أبرزها:

- قلة المصادر والمراجع وصعوبة استخراجها من المكتبة.
- صعوبة فهم الأدلة والأمثلة التي اعتمد عليها كل من يثبت المجاز ومن ينكره.

وهذا البحث ما هو إلاّ بداية لمشوارنا العلمي، ولقد بذلنا فيه جهدًا كبيرًا وحاولنا أن نؤديه على أكمل وجه وأحسن تقديم، والحمد لله على ما يسّر من التكملة والتسهيل وهو الهادي إلى صراط الحق وسواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل.

البويرة: 28 ماي 2019

✓ بوقزولة جميلة
✓ بوقندورة نادية
✓ تونسي نوال

الفصل الأول

مصطلح المجاز مفهومه ونشأته

المبحث الأول: (مفهوم المجاز وأنواعه)

المبحث الثاني: (نشأة مصطلح المجاز)

المبحث الأول: مفهوم المجاز وأنواعه

1-تعريف المجاز لغة:

لقد ورد التعريف اللغوي للمجاز في العديد من المعاجم نذكر منها: معجم العين فقد جاء في عرضه لمادة "جوز": «وتقول جزت الطريق جوازا ومجازا وجوازا والمجاز المصدر والموضع والمجازة أيضا».[1] من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الفراهيدي يضع لكلمة المجاز معنيين لغويين هما: قطع الطريق وسلوكه والموضع المقطوع والمسلوك.

أمّا تعريفه في لسان العرب: «الأصمعي: جُزْتُ الموضع سِرْت فيه، وأَجَزْتُهُ خَلَّفْتُهُ وقَطَعْتُهُ، وأَجَزْتُهُ أَنْفَذْتُهُ، والمجازة: الطريق إذا قطعت من أحد جانبيه إلى الآخر».[2]

إذن فالمجاز يقصد به: السير، التجاوز والعبور، والمجاز والمجازة: الطريق المسلوك والمجتاز والمقطوع.

---

[1]- الخليل ابن احمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح :عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، 1424هـ- 2003، ج1، ص 272.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة، ج م ع ، دار المعارف 1119، كورنيش النيل، د س، مج1، ص 724-725.

يتضح لنا من هذين التعريفين أن مفهوم اللغوي للمجاز مأخوذ من مادة "جوز" التي تعني القطع والعبور، والمجاز والمجازة: الموضع والطريق الذي تمّ عبوره واجتيازه، أي هو الانتقال من مكان إلى آخر.

2-اصطلاحا:

يعد المجاز من أهم الموضوعات التي أولاها العلماء القدامى والمحدثون عناية خاصة وقد استعملته العرب كثيرا وأعطته أهمية كبيرة، فهو مفخر كلامها ورأس بلاغتها ودليل فصاحتها.

ومن بين البلاغيين الذين وضعوا تعريفا له عبد القاهر الجرجاني فهو يعني عنده: «هو كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول وان شئت قلت كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعا بملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي المجاز».[1] يظهر لنا أنّ المجاز عند الجرجاني مختص بالكلمة المفردة وهو وضعها في غير موضعها الحقيقي بحيث يكون هناك علاقة بين موضعها الأول وموضعها الجديد.

[1]- أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، جدة القاهرة، دار المدني، د س، ص 351-352.

كما يضع عبد الوهاب المسيري تعريفا للمجاز فيقول: «استعمال أي لفظة في غير معناها المعجمي (الحقيقي أو الأصلي) لوجود علاقة بين المعنى اللغوي الأصلي لهذه اللفظة والمعنى المجازي الجديد عن ذلك الاستعمال (بشرط وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي للفظة)».[1] يرى أنّ المجاز هو تجاوز المعنى المعجمي لكلمة ما إلى معنى جديد مخالف للأوّل وذلك لوجود رابط بينهما ويشترط ذلك وجود قرينة تمنع المعنى الأصلي للفظة.

ويتفق مع هذين التعريفين تعريف آخر وهو لمحمد طاهر اللاّدقي الذي يقول: «المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة تمنع إرادة المعنى الأصلي».[2] أي أنّ المجاز هو استعمال لفظة في غير محلها الأصلي الذي وضعت له بحيث تكون هناك مناسبة أو مشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ويقتضي ذلك وجود قرينة تصرف الذهن عن إدراك المعنى الحقيقي لها.

ونستنتج مما سبق أن المفهوم الاصطلاحي للمجاز يتمحور حول استعمال لفظة في وضع يخالف الوضع الأصلي الذي يجب أن توضع فيه، فتدلنا على معنى جديد،

---

[1]– عبد الوهاب المسيري، اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة المجاز، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1422هـ 2002م ص 12.

[2]– محمد طاهر اللاّدقي، المبسط في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، بيروت، المكتبة العصرية، 1426هـ 2005 م، ص 159.

أي أن نأخذ لفظة ما للدلالة بها على معنى آخر، ويستدعي ذلك وجود علاقة تربط بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد لها، وسنوضح ذلك بمثال: جاء القمر.

فكلمة (قمر) استعملت في هذه الجملة للدلالة على معنى غير المعنى الأصلي لها فالمقصود هنا هو: مجيء فتاة جميلة وليس مجيء القمر.

3-أنواع المجاز:

ينقسم المجاز إلى نوعين هما المجاز العقلي والمجاز اللغوي:

3-1-المجاز العقلي: أما تعريفه: «هو إسناد فعل أو ما في معناه إلى فاعل غير فاعله الحقيقي لعلاقة بينهما وقد سمي بالعقلي لأنه يقوم على تكسير رابط عقلي به يجري تأليف الكلام مثل قولنا: ذعر الذعر فإسناد فعل "ذعر" إلى "الذعر" جعل الذعر يشارك الكائن الحي ذا الحس والشعور في ذلك الفعل وهذا يجوز من حيث المعقول لا من حيث اللغة».[1] أي يتم معرفة المجاز العقلي من خلال العقل.

[1]- ينظر الأزهر الزناد، دروس البلاغة العربية نحو رؤية جديدة، ط1، الدار البيضاء، بيروت، المركز الثقافي العربية (محمد علي الحامي)، سبتمبر 1992م، ص 45.

3-1-1-العلاقات في المجاز العقلي:

يتم نقل المعنى المعجمي للفظة إلى معنى جديد بملاحظة علاقات تربط بين المعنى الأول والثاني، وبواسطة هذه العلاقات يتم تحديد أنواع المجاز، وتقسيمه إلى عقلي ولغوي، وأمّا عن العلاقات في المجاز العقلي فهي:

أ-«**العلاقة السببية:** يكون المسند إليه في التركيب القائم على المجاز العقلي سببا في إحداث المسند.

ب-العلاقة الزمانية: يكون المسند إليه زمنا يشتمل على الفعل المسند أو ما في معناه، مثل: نهارك صائمٌ وليلك قائم.

ج-العلاقة المكانية: يكون المسند إليه مكانا يجري فيه المسند (الفعل أو ما في معناه) مثل جرى النهر.

د-العلاقة المفعولية: وتكون في تركيب يقوم على إسناد الفعل أو ما في معناه إلى المفعول به في الأصل مثال: الحجرة مُضيئةٌ.

هـ-العلاقة الفاعلية: يكون بإسناد ما بُني للمفعول (اسم المفعول) إلى الفاعل، مثال: كان وعده مأتيًا، سَيلٌ مفعم.

و-**العلاقة المصدرية:** تكون في التراكيب التي يُسْنَدُ أو ما في معناه إلى المصدر من لفظه. »[1]

وهنا يمكن القول أنّ المجاز العقلي يجري في الإسناد، بحيث تكون هناك علاقة تربط بين المسند والمسند إليه وقد يكون هذا الأخير إمّا سببًا في إحداث المسند أو زمانًا أو مكانًا أو مفعولا به، أو فاعلاً أو مصدرًا.

3-2-المجاز اللغوي:

وهو النوع الثاني من أنواع المجاز، ولقد ورد مفهومه في العديد من صفات كتب العلماء وخاصة البلاغيين منهم، ومن أهم هذه التعريفات نذكر:« هو كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة شبه بين الأول والثاني».[2]

ومن هذا التعريف نستنتج أن المجاز اللغوي هو انتقال اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر لملاحظة تشابه بينه وبين المعنى الثاني أي المنقول إليه.

[1]- ينظر الأزهر الزناد، دروس البلاغة العربية نحو رؤية جديدة، ص 47-51

[2]- عامهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، ط1، بيروت-لبنان، دار ابن كثير، 1434هـ -2013 ص 102.

3-2-1-أنواع المجاز اللغوي:

قُسِّم هذا المجاز إلى نوعين هما: المجاز المرسل والاستعارة، وقد بُني هذا التقسيم على حسب العلاقة، فالاستعارة تكون علاقتها المشابهة، أمّا المجاز المرسل فتكون علاقته غير المشابهة.

أ-الاستعارة:

للاستعارة عدة تعاريف من بينها تعريف علي بن عبد العزيز الجرجاني* الذي يقول: «وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل ونُقِلت العبارة فُجعِلت في مكان غيرها

وملاكها تقريب الشبه ومناسبة المستعار له للمستعار منه، وامتزاج اللفظ بالمعنى، حتى لا يوجد بينهما منافرة ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر».[1]

وهنا يمكن القول أنّ الاستعارة هي عبارة عن تشبيه حُذف أحد طرفيه وذكر فيه الطرف الآخر كما تنقل فيها العبارة من مكانها وتوضع في مكان غيرها وذلك لوجود علاقة تربط بينهما وينبغي أن يمتزج اللفظ بالمعنى حتى لا يحدث بينهما تنافر، ولا يبدو أن أحدهما يعارض الآخر.

---

*- هو الأديب الناقد علي بن عبد العزيز الجرجاني، المتوفي سنة 366هـ.

[1] -عازينب يوسف عبد الله هاشم، الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في البلاغة العربية، كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا، فرع البلاغة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 1414هـ\ 1994، ص 12.

والاستعارة على عدة أنواع نذكر منها:

1-استعارة تصريحية: لقد احتوت الكثير من الكتب على تعريف الاستعارة التصريحية منها: «هي ما صُرّح فيها بلفظ المستعار منه (المشبه به) وحذف المستعار له (المشبه)[1] أي هي تشبيه حُذف فيه المشبه وتُرِك فيه المشبه به.

2-الاستعارة المكنية: لقد عُرّفت الاستعارة المكنية بالعديد من التعريفات من بينها:

«هي التي يحذف فيها المشبه به مع ذكر شيء من لوازمه وصفاته». [12]

ومنه فالاستعارة المكنية هي للتشبيه أيضا نستغني فيه عن المشبه به مع استعمال قرينة تدلنا عليه.

ب -المجاز المرسل:

1-مفهومه: هو النوع الثاني من المجاز اللغوي ولقد ورد تعريفه في العديد من الكتب، فنجد القزويني يعرّفه ب: «هو ما كانت العلاقة بين ما أُسْتُعْمِلَ فيه وما وضع له ملابسة غير تشبيه». [23]

---

[1]- محمد أحمد قاسم ومحي الدين ديب، علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، ط1، طرابلس لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2003، ص 199.

[2]- محمد طاهر اللادقي، المبسط في علوم البلاغة المعاني البيان البديع، ص 164.

[3]- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، د س ص 277.

أي أنّ العلاقة التي تربط بين الوضع الأصلي للكلمة واستعمالها الجديد هي علاقة غير المشابهة، فهو ليس مقيد بعلاقة واحدة وإنما له علاقات متعددة، وهذا ما يختلف فيه عن الاستعارة التي تكون مقيدة بعلاقة المشابهة فقط.

2-علاقاته:

إنّ العلاقات في المجاز المرسل متعددة فهي غير محدّدة وغير مقيّدة بعلاقة المشابهة فقط ومن أشهر هذه العلاقات نجد:

2-1- «**الجزئية:** وهي أن يذكر جزء الشيء ويراد كله.

2-2-الكلية: وهي على عكس الجزئية يُذكر الكل ويُراد به مدلول جزئه.

2-3-السببية: وهي أن يطلق السبب ويراد به نتيجته ومسببه.

2-4-المسببة: هي أن يذكر المسبب والنتيجة والمراد سببه الذي كان علة في ذلك.

2-5-اعتبار ما كان في الماضي وما سبق من الزمان: أي النظر في الماضي.

2-6-اعتبار ما سيكون في المستقبل: وهو النظر إلى المستقبل.

2-7-المكانية والمحلية: وذلك بذكر مكان الشيء ومحل الكائن فيه والمراد من هذا الكائن وذلك الشيء.

2-8-الحاليّة: وهو أن يذكر ما يحل في المكان ويستقر بمحل والمراد به المحل والمكان.

2-9-تسمية الشيء باسم آلته: أي يُذكر اللفظ الذي يدل على الآلة ويراد إثرها

2-10-تسمية الشيء باسم ضده: يذكر اللفظ ويراد ضده.

2-11-الملزومية: هي أن يطلق اسم الملزوم على اللازم.

2-12-الخصوص: وهي أن يطلق اسم الخاص ويراد به العام

2-13-العموم: وهي عكس الخصوص إذ يطلق اسم العام ويراد به الخاص.[1]

ونظرا لما أوردناه سابقا يمكننا أن نقول أن المجاز المرسل هو استعمال كلمة في غير معناها الأصلي، ويكون ذلك بوجود علاقات غير المشابهة تربط بين المعنى الأول والثاني وهي متعددة ومتنوعة.

فالمتكلم في هذه الحالة يستطيع أن يتوسع في المجاز ويبدع فيه دون أن يشعر بأنّه مقيد بعلاقة المشابهة فيستعمل بذلك لفظًا ويريد به شيئًا آخر.

وإليكم هذا المخطط الذي سنوضح من خلاله أنواع المجاز بصفة عامة:

---

[1]- بتصرف\ أحمد مطلوب وحسن البصير، البلاغة والتطبيق، ط2، د ب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 1420هـ-1999م، ص 233-236.

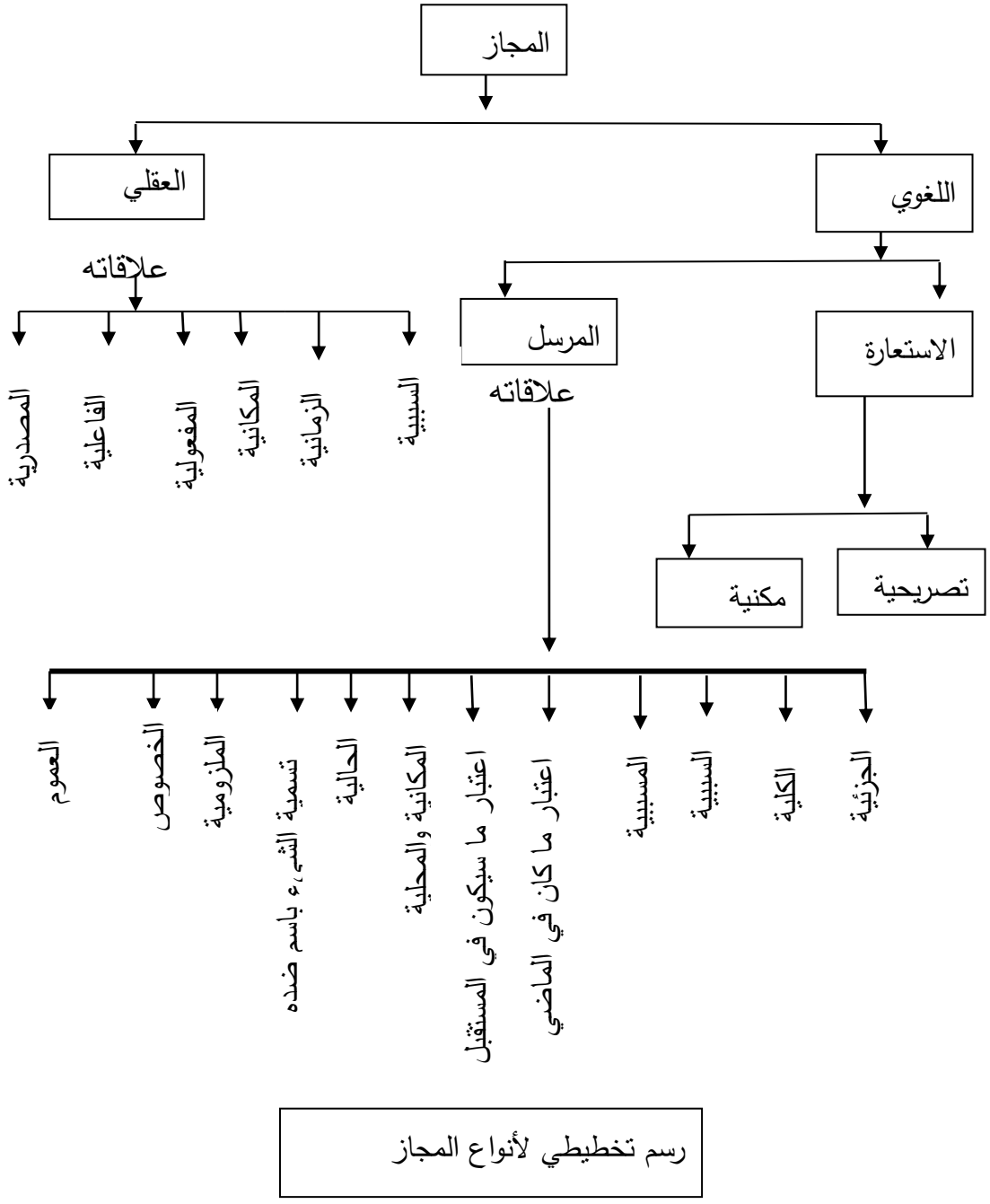

رسم تخطيطي لأنواع المجاز

المبحث الثاني: نشأة مصطلح المجاز

لقد تعددت الكتب التي تتحدث عن المجاز، وبقي متداولا عبر الزمن، فقد اعتبره البلاغيون من اهم الدراسات التي يجب أن يهتموا بها « فبعد إن كان المجاز يدل على المكان وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى آخر أصبح عند البلاغيين يستعمل للدلالة على نقل الألفاظ من معنى إلى أخر»[1] أي أنّ المجاز في البداية كان يدل على الانتقال من مكان إلى مكان آخر ثم تغير بعد ذلك وأصبح البلاغيون يستعملونه للدلالة على نقل الألفاظ من معنى إلى آخر « وأول من استعمل كلمة المجاز هو أبو عبيدة الذي سمى أحد كتبه ب: "مجاز القرآن" وعالج من خلاله كيفية التوصل إلى فهم المعاني القرآنية باحتذاء أساليب العرب في كلامهم وسننهم في وسائل الإبانة عن المعاني، ولم يُعْنَ بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنّما عُنيَ بمجاز الآية وما يُعبّر به عن الآية ولقد كان أسلوب الحقيقة والمجاز مستعملا في كلام العرب قبل ذلك وإن لم يكن البحث في هذا الموضوع قد استقر فقد أشار سيبويه إلى ذلك ويسمى المجاز "صفة في الكلام"، أي أنه غير حقيقي، أمّا الفرّاء فسمّاه "الإجازة" فقال بعد قوله تعالى: ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾[الليل – الآية 10].

[1]– أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1407هـ–1987 م ج 3، ص 193.

يقول: قد خلق على أنّه شقي ممنوع من الخير، ويقول القائل فكيف قال:" فسنيسره للعسرى" فهل في (العسرى) تيسير؟

فيقال في هذا في إجازته بمنزلة قول الله تبارك وتعالى:﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[التوبة الآية 03]، والبشارة في الأصل على المُفرِح والسَّار، فإذا جُمعَت في كلامين: هذا خيرٌ، وهذا شرٌّ جاز التيسير فيهما جميعًا.

تحدّث الجاحظ عن المجاز ومن لطيف كلامه تعليقه على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾[النساء – الآية 10].

وقوله إنها من باب التشبيه والمجاز على شاكلة قوله تعالى:﴿ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ﴾[المائدة–الآية 42] وقد يقال لهم ذلك وأن شربوا في تلك الأموال الأنبذة ولبسوا الحلل وركبوا الدواب ولم ينقوا منها درهمًا واحدًا في سبيل الأكل، وقال الله عزّ وجلّ في تمام الآية﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِم نارًا ﴾

وهذا مجاز آخر، وقرن بالآية بعض آيات أُخَرْ من التنزيل الحكيم وبعض أشعار العرب التي تجري مجراها في الاستعارة ثم عقب بقوله: فهذا كله مختلف، وهو كله مجاز، وقال عن المجاز: وهذا الباب هو فخر العرب في لغتهم وبه وبأشباهه

اتسعت، فالجاحظ يضع يده على أسلوب المجاز ويحدد مصطلحه بكل ما خالف الحقيقة، وهذه خطوة كبيرة في القرن الثالث للهجرة.

أمّا ابن قتيبة فقد خطا خطوة واسعة في دراسة المجاز وعقد له بابًا كبيرا وانتهى بعد الكلام عليه وعرض أمثلته إلى القول بأنّ الطاعنين على القرآن بالمجاز لأنه كذب قوم جاهلون كما أنّ استعمال المبرد للمجاز يقرب من استعمال أبي عبيدة أي التفسير وما يعبر به عن معنى الآية.

ولقد أخذ المجاز منزلته واستقرت قواعده وأصوله عندما ألف عبد القاهر الجرجاني كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) وقسمه إلى مجاز لغوي ومجاز عقلي وفرق بينهما وسار البلاغيون الذين جاؤوا بعده على خطاه».[1]

إذن يمكننا القول أن الدراسات الأولى للمجاز كانت موجودة في القرآن الكريم والذي كان يعني مجاز الآية أي ما يعبر به عن معنى الآية، وذلك بعد أن تعددت آراء البلاغيين في شرح دلالة الآيات ومعانيها.

«كما أنّ الدراسات المجازية لم تكن لتظهر لو لم يكن هناك نصوص واردة في الشعر الجاهلي وفي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فلولاهما لما رأت الدراسات المجازية النور فتلك النصوص أفضت إلى التجريد العقلي الممثل في تلك الحدود

[1]– ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص 193–198.

والقواعد والتقسيمات، إذ يتمثل أمامنا نوعان من النصوص المجازية نصوص الشعر الجاهلي من ناحية ونصوص القرآن الكريم والحديث في ناحية ثانية». [1]

يعني أن الدراسات المجازية ظهرت إلى الوجود بفضل الشعر العربي الجاهلي والحديث النبوي الشريف، وذلك باهتمام العلماء والبلاغيين بنصوصهم ودراسة المجاز فيها.

[1]- مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، ص 19.

الفصل الثاني

المجاز عند فخر الدين الرازي وابن تيمية

المبحث الأول: (المجاز عند فخر الدين الرازي)

المبحث الثاني: (المجاز عند ابن تيمية)

المبحث الأول: المجاز عند فخر الدين الرازي

1-لمحة عن فخر الدين الرازي:

كان فخر الدين الرازي من الأصوليين الذين كانت لهم بصمة في مختلف العلوم كعلم التفسير وعلم أصول الفقه وغيرها من العلوم الأخرى، كما تناول أيضًا العديد من القضايا اللغوية كالاشتقاق والمجاز وغيرها، وفيما يلي لمحة عن حياته:« هو أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، التميمي البكري، الطبرستاني الرازي الملقب بفخر الدين والمعروف بابن الخطيب الشافعي، المولود سنة أربعة وأربعين وخمسمائة هجري (544هـ)، كان –رحمه الله– مُتَكَلِلُ زمانه، جمع كثيرًا من العلوم ونبغ فيها، فكان إمامًا في التفسير والكلام والعلوم العقلية، وعلوم اللغة، ولقد أكسبه نبوغه العلمي شهرة عظيمة، وقد أخذ العلم عن والده ضياء الدّين المعروف بخطيب الرّي، وعن الكمال السمعاني، والمجد الجيلي، وكثيرًا من العلماء الذين عاصرهم ولقيهم، وله فوق شهرته العلمية شهرة كبيرة في الوعظ حتى قيل أنّه كان يعظ باللسان العربي واللسان العجمي، وقد خلّف مجموعة كبيرة من المؤلفات في فنون مختلفة، ولقد كان بينه وبين الكرامية*خلاف كبير وجدل في أمور العقيدة، فكان ينال منهم وينالون منه سبًّا وتكفيرًا حتى توفي –رحمه الله– سنة ست وستمائة هجري

*الكرامية: هي فرقة من فرق المبتدعة، والكرامية نسبة إلى مؤسسها وصاحبها الأول محمد بن كرام السجستاني وهذه الفرقة تزعم أن الإيمان هو القول باللسان دون المعرفة بالقلب

(606هـ) بالري».[1] من أشهر الكتب التي ألّفها الإمام فخر الدين الرازي هو (المحصول في علم أصول الفقه) الذي تناول فيه الكثير من القضايا ولقي اهتمامًا من قبل العديد من العلماء.

2-رأي فخر الدين الرازي في المجاز:

يُعدّ الإمام فخر الدين الرازي من الأصوليين الذين أيّدوا فكرة وجود المجاز في القرآن الكريم وفي اللغة العربية فدافع عنه وردَّ على بعض من رفض وجوده، حيث خصَّص القسم الثاني من كتابه (المحصول في علم أصول الفقه) للحديث عن المجاز وناقشه في مسائل عديدة أوَّلها بعنوان:" في أقسام المجاز" حيث قسّمه إلى ثلاثة أقسام هي:

«أ-المجاز الواقع في المفردات: وهو استعمال الألفاظ في غير موضعها الأصلي كإطلاق لفظة الأسد على الشجاع.

ب-المجاز الواقع في التركيب: وهو استعمال كل لفظ في محلّه الأصلي لكن التركيب بصفة متكاملة لا يكون معبّرًا على الوجود ومثال ذلك قول الشاعر:

أشاب الصغير وأفنى الكبير كرّ الغداة ومرّ العشي*

---

[1]- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تح: عماد زكي البارودي، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية، د س ج1، ص 8.

* البيت مطلع مقطوعة للصلتان العبدي، قثم بن خبينة بن عبد القيس.

فالألفاظ موضوعة في أماكنها الأصلية، لكن عندما أُسندت لفظة أشاب إلى كرّ الغداة أصبح التركيب غير مطابق للواقع لأنّ الشيب يأتي من عند الله وليس من كرّ الغداة.

ج-المجاز الواقع في المفردات والتركيب معًا: وهو الجمع بين القسمين الماضيين معًا فالألفاظ لا تُستعمل في مواضعها الأصلية والتركيب غير مطابق للواقع مثل: (أحياني اكتحالي بطلعتك) فاستعمل لفظ الإحياء في غير موضعه الأصلي، وكذلك الاكتحال وأسند الإحياء إلى الاكتحال مع أنّه غير منتسب إليه».[1]

أمّا ثاني هذه المسائل خصّصها لإثبات المجاز المفرد:

واستدل على وجوده:« باستعمال لفظة الأسد للدلالة على الشجاعة ولفظة الحمار للدلالة على البلادة مع الإقرار بأنّ هاتين اللفظتين لم تُوضعا في الأصل لهذين المعنيين، بل لوجود علاقة مشابهة بينهما، لكن هناك من يمانع هذا النوع من المجاز وحجتهم في ذلك: أنّ اللفظ لو أفاد المعنى على سبيل المجاز فإمّا أن يفيده مع القرينة أو بدون القرينة، إلاّ أنّ الإمام الرازي يرى ببطلان هذا الاحتجاج فخروج اللفظ من دائرة الحقيقة إلى دائرة المجاز لا يتحقق إلاّ بوجود قرينة مصاحبة له، ويرفض القول بأنّ: اللفظ مع القرينة حقيقة فيه ذلك أنّ معنى هذه القرينة ليس معنى وضعي، ليصبح هذا

[1]- ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، د س، ج1، ص 321-322.

التركيب كأنّه لفظ واحد، وإذا انفرد اللفظ على القرينة دلّ دلالة حقيقية غير مجازية».[1]

وثالث هذه المسائل تضمنت أقسام المجاز المفرد فقد قسّمها إلى عدّة أقسام هي:

«إطلاق اسم السبب على المسبب، إطلاق اسم المسبب على السبب، تسمية الشيء باسم ما يشابهه، تسمية الشيء باسم ضده، تسمية الجزء باسم الكل، تسمية الكل باسم الجزء، تسمية إمكان الشيء باسم وجوده، إطلاق اللفظ المشتق بعد زوال اللفظ المشتق منه، المجاورة، المجاز بسبب ترك استعماله كما كان سابقًا، المجاز بسبب الزيادة والنقصان، تسمية المتعَلَّق باسم المتعلِّق».[2]

وأمثاله هذه الأنواع هي:

-«إطلاق اسم السبب على المسبب كقولنا: سال الوادي.

- إطلاق اسم المسبب على السبب كتسمية المرض الشديد بالموت.

- تسمية الشيء باسم ما يشابهه كتسمية الشجاع أسدًا والحمار بليدًا.

---

[1]- ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 322-323.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 323، 327.

– تسمية الشيء باسم ضده كقوله تعالى:﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾[الشورى – الآية 40].

– تسمية الجزء باسم الكل: وهي إطلاق اللفظ العام ويراد به الخصوص.

– تسمية الكل باسم الجزء: وهي إطلاق اللفظ الخاص ويُراد به العام.

– تسمية إمكان الشيء باسم وجود: كتسمية الخمر التي في الّدنّ أنّها مسكرة.

– إطلاق اللفظ المشتق بعد زوال اللفظ المشتق منه: كقولنا الإنسان بعد فراغه من الضرب أنّه ضارب.

– المجاورة: كتسمية الشراب بالكأس.

– المجاز بسبب ترك استعماله كما كان سابقا: كالدابة إذا استعملت في الحمار.

– المجاز بسبب الزيادة والنقصان: فالزيادة كقوله تعالى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى الآية 11]، والنقصان كقوله تعالى:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[يوسف –الآية 82].

– تسمية المتعلق باسم المتعلق: كتسمية المعلوم علما والمقدور قدرة.» [5]

[5] ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 323–327.

انتقل بعد ذلك إلى مسألة رابعة تحدث فيها عن: «أنّ المجاز لا يدخل دخولاً في ذات الكلمة إلاّ في أسماء الأجناس، فالحرف لا يعبر عن معنى في نفسه بل يجب أن يُضمَّ إلى كلمة حتى يؤدي دلالة.

فإذا أُسند إلى ما ينبغي أن يُسند إليه اعتُبر حقيقة، أمّا إذا حدث عكس ذلك فهو مجاز خاص بالتركيب.

أمّا الفعل فهو ما دلّ على معنى في ذاته مقترنًا بزمان ويشتمل الحدث والزمان معًا وعدم إمكانية دخول المجاز في الفعل راجع إلى عدم دخوله في المصدر ويكون الفعل في هذه الحالة لا يفيد إلاّ ارتباط هذا المصدر بشيء محدّد، أمّا بالنسبة للاسم الذي ينقسم إلى (علم) و(مشتق) واسم جنس لا يكون المجاز فيه إلاّ في (اسم الجنس) وذلك لأنّ المجاز هو نقل لفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد لوجود علاقة بينهما وهذا ما لا يتحقق في اسم العلم، وأمّا فيما يتعلق بالمشتق فإذا لم يدخل المجاز في المشتق منه استحال دخوله في المشتق».[1]

أمّا فيما يخص المسألة الخامسة فقد تحدّث فيها عن توقف استعمال اللفظ استعمالاً مجازيًا على السّمع وهو ما عُرف عن العرب وساق دليلاً على هذا الكلام يتمثل في: «أنّ إطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع يعود لوجود مشابهة بينهما وهي الشجاعة، لكن الرجل الشجاع يشبه الأسد في صفات أخرى غير الشجاعة كالبخر، إلاّ أنّ هذه

[1]– فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 328–329.

الصفة لم تُؤخذ عن الأسد لأنّ علاقة المشابهة غير كافية لوحدها، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار استعمال العرب لهذه الكلمة».[1]

هناك من خالف رأي فخر الدين الرازي في أنّ استعمال اللفظ استعمالا مجازيًا يتوقف على السّمع وحجتهم في ذلك هي أنّ:

«-استخراج المجازات والاستعارات يتطلب تدقيق النظر وإعمال الفكر، أمّا ما هو منقول فهو معروف لا يتطلب إعمال الفكر فيه، وردّ عليهم الإمام الرازي: أنّ إعمال الفكر يُستخدم للكشف عن أوجه الحسن في المجاز وليس في استخراج المجاز.

-إعارة اللفظ يصاحبها إعارة المعنى، وبمجرد أن يقصد المتكلم شيئًا ما ينتقل المعنى مباشرة كما في قولنا: رأيت أسدًا والمقصود به أنّ هذا الشخص شجاع فهذا التعظيم لا يتحقق إلاّ بانتقال المعنى مع اللفظ، ولو انتقل الاسم دون المعنى لما حصل التعظيم لكن الإمام فخر الدين الرازي أبطل هذه الفكرة وقال: أنّ الاستعارة هي أمر مقدّر وليس حقيقة ثابتة فَلِما لا يمنع واضع اللغة اللفظ من التعبير عن بعض المعاني وجعلها صالحة لبعض الاستعارات دون بعض».[2]

---

[1]- ع/ فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 329.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 329-330.

تحدث بعد ذلك في مسألة سادسة على أنّ المجاز المركب عقلي حيث يتم فهمه عن طريق العقل وليس بالاطلاع على ألفاظه اللغوية وقد استدل على ذلك بقوله تعالى في الآيتين الآتيتين:

﴿ مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ﴾[سورة يس-الآية 36]، و﴿أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[سورة الزلزلة- الآية 2] فيقول: «كلمة "الإخراج" مسندة إلى الله عز وجل وكذلك كلمة "الإنبات" وهذا الأمر ثابت في العقل لا تغيير فيه والكل يعلم أنّ الله سبحانه وتعالى هو المسؤول عن الإنبات والإخراج وليس الأرض، وأمّا هذا النقل الحاصل فهو نقل لحكم عقلي وليس للفظ لغوي وبالتالي نقول أنّ هذا المجاز هو مجاز عقلي حيث يتم إدراكه عن طريق العقل وليس عن طريق الألفاظ اللغوية».[1]

أمّا في وجود المجاز في القرآن الكريم وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وجواز دخوله فيه فقد تحدث عنه في المسألة السابعة وقد أثبت أنّ كلام الله عز وجل وكلام نبيه عليه الصلاة والسلام يحتويان على المجاز وأثبت رأيه بعدّة حجج وأبطل رأي الرافضين له ومن أمثلته قول الله عز وجل :﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر- الآية 22] فهذه الآية لا يمكن فهمها إلاّ إذا صرّفناها تصريفًا مجازيًا وإذا تم النظر إليها من ظواهرها فسنفهم أن الله سبحانه وتعالى هو الذي جاء وبالتالي يكون فهمًا خاطئًا لها ولا يتم

[1]- ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 330-331.

الوصول إلى مرادها الحقيقي، وهذا ما يدعو إلى القول بالمجاز في القرآن الكريم أمّا القائلون بخلو القرآن الكريم من المجاز فيحتجون على هذه الفكرة بعدة أمور هي:

«-أنّه لو كان في خطاب الله عز وجل مجازًا يجوز وصفه بأنّه متجوّز ومستعير وهذه الصفات ليست من صفات الخالق.

-المجاز لا يُخبر بنفسه عن معناه، لذلك وروده في القرآن يقتضي الشك.

-أنّ الله عز وجل لا يصعب عليه شيء والقول بالمجاز دون الحقيقة يعني العجز عن الحقيقة.

-لا يوجد كذب في خطاب الله عز وجل وهو كله حقيقة وكل ما كان حقيقة فإنّه لا يكون مجازًا».[1]

وكل هذه الحجج أبطلها فخر الدين الرازي وردَّ على كل فكرة بفكرة أخرى فيقول:

«أمّا بالنسبة لوصف الله تعالى بالمجوّز يوجب كونه تعالى فاعلاً مالا ينبغي فعله وهو محال في حق الله تعالى، كما أنّ أسماء الله وصفاته توقيفية، وبتقدير أنّها اصطلاحية، فلا يجب أن يوصف بهذا الاسم.

-أنّ المجاز يتطلب وجود قرينة تدل عليه وهذه الأخيرة تمنع من الوقوع في الشك والالتباس.

[1]- ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 333.

-وأمّا العدول عن الحقيقة إلى المجاز فيحدث لوجود أغراض عديدة ولا يعني ذلك العجز عن قول الحقيقة.

وأمّا قولكم أنّ كلام الله عز وجل كله حقيقة فهذا صحيح لكن هذا لا يعني أنّ كل ألفاظه مستعملة في مواضعها الأصلية وإنما يعني أنّ كلامه صادق ولا كذب فيه حتى وإن وُجد فيه مجاز».[1]

وبالنسبة للعدول عن الحقيقة إلى المجاز فيحدث ذلك لأجل: اللفظ أوالمعنى أو الاثنين معًا، وهذا ما عالجه في المسألة الثامنة حيث قال:« العدول عن الحقيقة إلى المجاز إمّا لأجل اللفظ أو المعنى أو لهما».[2]

بالنسبة لأجل اللفظ فهو على اثنين:

«-لأجل جوهر اللفظ حيث تُترك الحقيقة فيه ويُستعمل المجاز يعود إلى أنّ اللفظ الذي يدل على الشيء بالحقيقة يكون صعبًا وثقيلاً على اللسان كثقل وزنه وتنافر تركيبه على عكس اللفظ المجازي الذي يكون عذبًا.

-لأجل أحوال عارضة للفظ: وذلك أن تكون اللفظة المجازية تصلح أحسن من اللفظة الحقيقية وذلك يكون في الشعر أو السجع وسائر أصناف البديع».[3]

---

[1]- ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 334.

[2]-المصدر نفسه، ج1، ص 334.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 335.

أمّا ترك الحقيقة واستعمال المجاز من أجل المعنى فيكون لأجل عدّة أغراض فقد يكون من أجل التعظيم أو التحقير وقد يكون من أجل زيادة البيان، كما يكون أيضا لتلطيف الكلام، وسنوضحها في هذا المخطط

استعمال المجاز من أجل المعنى[1]

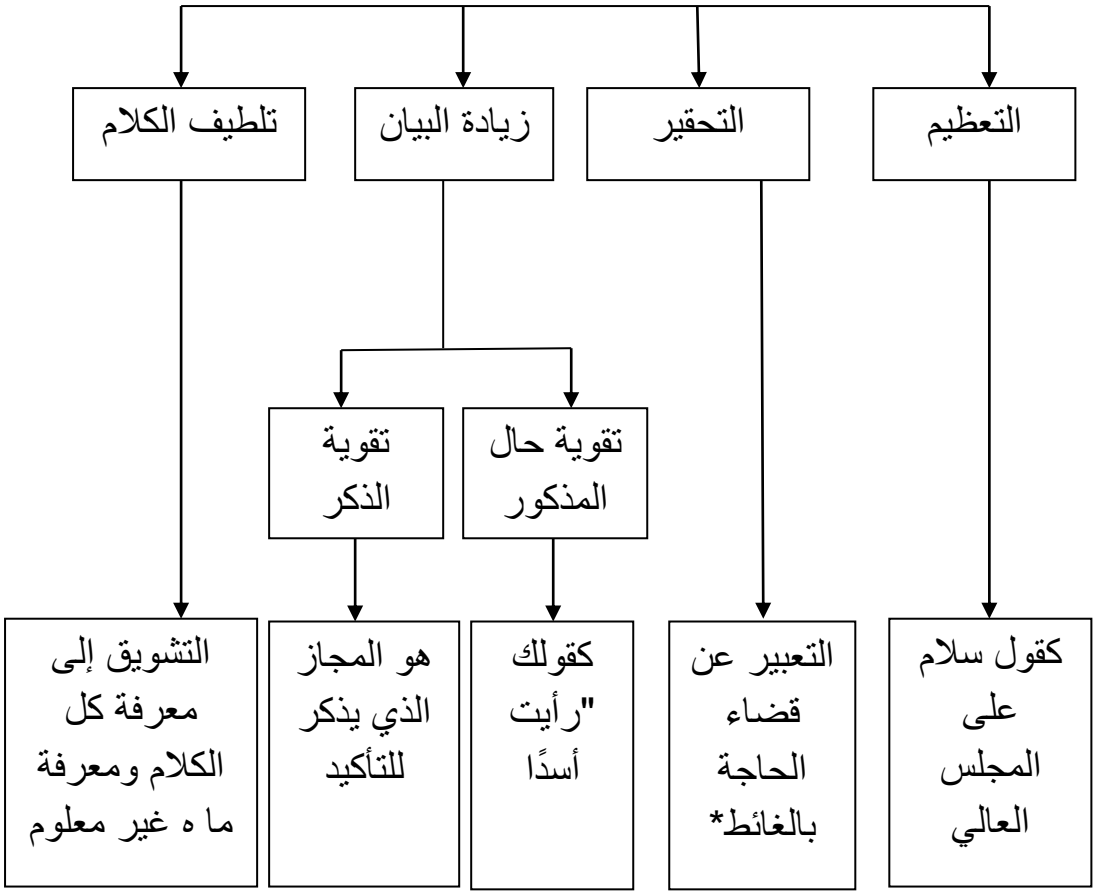

بعد اطلاعنا على هذه المسائل يمكننا القول أنّ الإمام فخر الدين الرازي يرى أنّ المجاز موجود في لغة العرب فهم يستعملونه في الكثير من أشعارهم وخطاباتهم كتسميتهم للشجاع أسدًا وللبليد حمارًا، كما يرى أيضًا بوجوده في خطاب الله عزّ وجلّ

[1] – ينظر: فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 335، 336.

*–الغائط في اللغة هو المكان المنخفظ من الأرض وكان الناس ينتابونه لقضاء حوائجهم.

فالكثير من الآيات القرآنية لا يمكن فهمها من ظاهرها إلاّ بعد تصريفها تصريفًا مجازيًا وقد ذكر العديد منها في كتابه الشهير (المحصول في علم أصول الفقه)، وكل هذه الأدلة استعملها ليفنّد بها كل من رفض القول بوجود المجاز سواءً في اللغة العربية أو غيرها.

المبحث الثاني: المجاز عند ابن تيمية

1-لمحة عن ابن تيمية:

يعد ابن تيمية من العلماء الذين بقي اسمهم خالدًا عبر الزمن وذلك بسبب أعماله التي أعطته شهرة كبيرة، وهو «تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحرّاني ثم الدمشقي الإمام الفقيه، المجتهد المحدّث الحافظ المفسّر الأصولي الزاهد النّاقد، شيخ الإسلام وعلم الأعلام، والده هو العالم المُفتي شهاب الدين عبد الحليم.

وُلد ابن تيمية –رحمه الله–بحرّان، يوم الاثنين، العاشر، وقيل الثاني عشر من شهر ربيع الأوّل سنة واحد وستون وستمائة هجري (661هـ)، وقد نشأ في جوّ من الصفاء والطهارة والعفاف، كان يحضر المدارس والمحافل في صغره، من بين شيوخه: زين الدين أحمد بن عبد الدّائم بن نعمة المقدسي والشيخ شمس الدين الحنبلي وفخر الدين بن البخاري وغيرهم.

تتلمذ على يده كل من محمد بن أبي بكر بن قيّم الجوزية وعمر بن سعد الله الحرّاني ومحمد بن أحمد الذهبي ونحوهم.

كان ابن تيمية غزير الإنتاج وافر العطاء في شتى صنوف المعرفة المتعلقة مباشرة أو غير مباشرة بعلوم الوحي، قُدّرت أعماله الكاملة في التأليف من ثلاثمائة مجلدّ إلى

خمسمائة مجلدّ، ومن بين مؤلفاته: منهاج الاستقامة، شرح عقيدة الأصفهاني، شرح أوّل المحصّل، قاعدة في القضايا الوهمية، الرسالة القبرصية، وأشهرها كتاب (مجموعة الفتاوى) ...الخ»[1] توفي –رحمه الله–سنة 728هـ.

2–رأي ابن تيمية في المجاز:

يُعدّ ابن تيمية من بين المنكرين للمجاز، فقد أبدى رأيه في كتابه (مجموعة الفتاوى) وقدّم العديد من الحجج التي تقول بأنّ المجاز غير موجود في كلام العرب وفي خطاب الله عزّ وجلّ وخطاب نبيّه عليه الصلاة والسلام، حيث يرى أنّ ما ورد من تنوع دلالة اللفظ سواءً بالإطلاق دون وجود قيد أو وجود في كلام الله ورسوله، وكلام كل أحد أمر ظاهر لا يمكن إنكاره وقد تحدّث عن مذهب المرجئة* والجهميّة* والكرّامية* في تحقيق معنى الإيمان، فإذا كانت هذه اللفظة تدل على الأعمال فإنّها تخرج من إطار الحقيقة إلى إطار المجاز لأنّ كلمة الإيمان مرتبطة عندهم بالعقيدة، «فقوله صلى الله عليه وسلم: "الإيمان بضع وستون، أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلاّ

---

[1]– ينظر: ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، تح: علي بن حسن بن ناصر وآخرون، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار العاصمة، 1419هـ–1999م، مج1، ص 9–16.

* المرجئة: من الفرق الكلامية وهم يؤخرون العمل عن النية ويقوون لا تضر مع الإيمان معصية.

* الجهمية: إحدى الفرق الكلامية نسبة إلى مؤسسها الجهم بن صفوان.

* الكرّامية: شُرحت سابقًا.

الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق"، مجاز»[1] وذلك لأنّ لفظة الإيمان في هذا المثال تعني الأعمال، «أمّا قوله صلى الله عليه وسلم: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله إلى آخره، حقيقة»[2]، والقول بأنّ هذا حقيقة لأنّ لفظة الإيمان في هذا المثال تعني العقيدة، وهذا هو السبب الذي جعل ابن تيمية يتحدّث في المجاز ويُنكر مذهب هذه الفرق التي كانت تفسّر الأمور على حسب مصالحها ومتطلباتها.

وقد استند ابن تيمية إلى عدّة حجج ليدعم بها رأيه القائل بعدم وجود المجاز في اللغة العربية وغيرها: ومن بينها:

«تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز، يقع في كلام المتأخرين، وهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي، كما لو يتكلم به أيضًا أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه ونحوهم».[3]

وهذا يعني أن سلف الأمة لم يقسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز، وحتى وإن وُجد هذا التقسيم فقد يظهر عند المتأخرين.

---

[1]– ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ط3، المنصورة، دار الوفاء، 1426هـ–2005م، ج7، ص 59–60.

[2] – المصدر نفسه، ج7، ص 60.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص 60.

كما يرى ابن تيمية أنّ أبا عبيدة هو أوّل من تكلّم بلفظ المجاز «ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنّما عنى بمجاز الآية ما يعبّر به عن الآية»[1] فصحيح أنّ أبا عبيدة استعمل هذه اللفظة ولكنه لم يقصد بها المجاز الذي يقابل الحقيقة وإنّما عبّر بها عن تفسير الآية ومعانيها.

«وقد قال بعض الأصوليين كأبي الحسن البصري وأمثاله أنّ من بين الطرق التي تعرف بها الحقيقة من المجاز هي نص أهل اللغة على ذلك أي قولهم أنّ هذا حقيقة وهذا مجاز، لكن أهل اللغة لم يقل أحد منهم بهذا، وإنّما وُجد هذا عند المعتزلة وأشباههم وغاب في كلام أهل الفقه والأصول والتفسير ونحوهم».[2]

فالمعتزلة وأشباههم هم من يستعمل كلمة المجاز وليس الأصوليون وأمثالهم.

أمّا عن المتكلمين في أصول الفقه فلم يتكلموا بلفظ الحقيقة والمجاز كأمثال الشافعي، ما عدا أحمد بن حنبل فقد ورد أنّه تكلم بلفظ المجاز « حيث قال في كتاب الرد على الجهمية في قوله إنَّا، نحن ونحو ذلك في القرآن: هذا من مجاز اللغة، يقول الرجل: إنا سنعطيك، إنّ سنفعل، فذكر أن هذا مجاز اللغة».[3]

---

[1]– ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج7، ص 60.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص 60.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ص 60.

وهذا هو السبب الذي جعل أصحابه يقولون بوجود مجاز في القرآن الكريم، ولكن أحمد بن حنبل لم يقصد بالمجاز استعمال الألفاظ في غير أماكنها وإنّما كان يقصد أنّ هذا موجود عند أهل اللغة العربية وهو يجري على قواعدها.

وقد حدّد ابن تيمية الحقبة الزمنية التي اشتهر فيها تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز فيقول» : فإنّ تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنّما اشتهر في المائة الرابعة وظهرت أوائله في المائة الثالثة وما علمته موجودًا في المائة الثانية، اللّهم إلاّ أن يكون في أواخرها».[1]

كما ينكر ابن تيمية أيضًا فكرة أن يكون للغة وضع أوّل تفرع عنه المجاز والذين يقسمون الكلام إلى حقيقة ومجاز يقولون أنّ : «المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، والحقيقة هي استعمال اللفظ فيما وُضع له كلفظة الأسد إذا أُريد به البهيمة فهو حقيقة وإذا أُريد به الرجل الشجاع كان مجازًا، وكذلك لفظ الحمار فإذا كان مراده البهيمة كان حقيقة وإذا كان مراده البليد فهو مجاز، وهذا التقسيم يوجب أن يكون اللفظ قد وُضع أوّلاً معنى وبعد ذلك يمكن استعماله في موضوعه أو في غير موضوعه وهذا الجواب الأخير قال به كل من يناصر أبي إسحاق الذي يُنكر وجود المجاز في اللغة سواءً في القرآن أو غيره».[2]

---

[1]– ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج 7، ص 61.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص 61.

ويرى ابن تيمية أيضًا أنّ الذين يجعلون اللغات اصطلاحية يدّعون أنّ: «قومًا من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا أن يسمّوا كذا بكذا وهذا بكذا، ويجعلون هذا عامًا في جميع اللغات».[1]

أي أنّهم اتفقوا على جعل هذه الألفاظ لتلك المعاني، واستعمالها لمعان غيرها يُعدّ مجازًا، وقد اعتبر ابن تيمية أنّ هذا الادعاء باطل ولا صحة فيه لأنّ الناس يستعملون الألفاظ في معانيها المفهومة منها كما أنّه «لا يوجد أحد من المسلمين قال به ما عدا أبي هاشم بن الجبّائي الذي كان يزعم أنّ هذه اللغات اصطلاحية على عكس الأشعري الذي قال أنّها توقيفية »[2]، وعليه لا يمكننا القول ولا يمكن لأي أحد أن يقول أنّ جماعة من الناس تواضعوا على استعمال تلك الألفاظ في تلك المعاني، ووضعوا كل الأسماء الموجودة في اللغة، وإن قال أي أحد بذلك فهو كذب.

ثم تحدث بعد ذلك عن أقوال بعض العلماء والمفسرين في الأسماء التي علّمها الله لآدم وكان غرضه من ذلك هو إثبات أنّ اللغة ليست اصطلاحية، وأنّه يمكن النطق باللغات من غير مواضعة سبق وضعها بل الإلهام وحده كاف لذلك، فالله سبحانه وتعالى يُلهم الإنسان المنطق، كما يُلهم غيره كقوله تعالى:﴿ أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[فصلت–الآية 21].

---

[1]– ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج7، ص 62.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص 62.

أمّا الذين يقولون «أنّ اللفظ إذا كان مجرّدًا فهو حقيقة أمّا إذا كان مقترنًا بقرينة فهو مجاز، فيرد عليهم شيخ الإسلام أنّ هذا أمر متعلق باستعمال اللفظ في المعنى لا بوضع متقدم، كما أنّ هذا التقسيم باطل ولا حقيقة له وذلك لأنّ قولهم بأنّ الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وُضع له، والمجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له يحتاج إلى إثبات الوضع السابق على الاستعمال وهذا يتعذّر».[1]

ثم هناك من الأشخاص من يعتقد أنّ بعض الألفاظ استعملت مقيدة فقط، ويدّعي أنّ هذه هي حقيقتها دون دراية منه أنها نطقت أيضًا مجردة، «فمثلا يقولون أنّ لفظ الرأس هو حقيقة في رأس الإنسان ومجاز في غيره، كرأس الدرب ورأس العين ورأس القوم فهي كلها مجاز لأنهم يعتقدون أن لفظ الرأس مقيد فقط برأس الإنسان وأنّه لم يستعمل أبدًا مجردًا وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة، الآية 6] وهذا القيد يمنع أن تدخل فيه تلك المجازات، لكن نقول: رأس الدرب لأوّله ورأس العين لمنبعها، ورأس القوم لسيدهم وبالتالي هي ليست مجازات».[2]

كما أنّ النطق برأس الإنسان أوّلاً لا يمنع النطق برؤوس أخرى وأنّ الأولى حقيقة وما يأتي بعده مجاز وإنّما يعود ذلك: « لأنّ الإنسان يتصور رأسه قبل غيره، والتعبير أوّلاً

---

[1]– ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج7، ص 65.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص 66.

هو كما يتصور أوّلاً، فلا يعني أنّ هذا اللفظ إذا كان مضافًا إلى هذا الشيء أوّلاً فهو حقيقة وإذا كان مضافًا إلى غيره ثانيًا فهو مجاز كقولنا: ابن آدم أولا هي الحقيقة فقط وما بعده كابن الفرس وابن الحمار مجاز».[1]

وما دل على بطلان المجاز أيضًا هو أنّ هناك من الأسماء ما تكلمت به العرب مفردًا وهناك ما تكلمت به مقيدًا بالإضافة فمثلاً: «لفظ الإنسان قد يستعمل مفردًا وقد يستعمل مقيدًا نحو: إنسان العين*

وأمّا استعماله مقيدًا بالإضافة فلا يعني أنّه مجاز لأنّ المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له أولا، وهنا لم يستعمل اللفظ بل ركب مع لفظ آخر، فصار وضعًا آخر بالإضافة».[2]

ومن الأدلة التي تبطل المجاز أيضا: قولهم أنّ المجاز يقترن بالقرينة والحقيقة لا تقترن أي أنّ «الحقيقة ما يفيد المعنى مجرّدًا عن القرائن، والمجاز ما لا يفيد ذلك المعنى إلاّ مع القرينة، فإذا كانوا يقصدون بذلك القرائن اللفظية فإننا نقول أن كلّ أقسام الكلمة مقيّدة، فالاسم يقترن بالإضافة ولام التعريف، ويقيد بكونه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ أو خبراً

[1]– ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج7، ص 67.

* إنسان العين: هو المثال يرى في سواد العين.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص 67.

والفعل يُقيد بالفاعل والمفعول به وظرفي الزمان والمكان، والمفعول له ومعه والحال وأمّا الحرف فهو أبلغ من ذلك، وهو يقيد أيضًا لأنه يأتي به لمعنى في غيره».[1]

وهذا يعني أنّ كل من الاسم والفعل والحرف مقيدون بقيود تزيل عنهم الإطلاق وهذا مآله إلى عدم وجود لفظ مطلق في اللغة العربية فالألفاظ كلها مقيدة، وبالتالي فاللغة العربية كلها مجاز ولا حقيقة فيها، وهذا استنتاج خاطئ.

وحجته في إنكار المجاز أيضًا أنّ الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يدع شيئًا من القرآن والحديث إلاّ وبيّن معناه للمخاطبين، ولم يحوجهم إلى شيء آخر.

وبهذا يكون ابن تيمية قد أنكر فكرة التجريد والإطلاق في التراكيب اللغوية، بل هي دائمًا مقيدة بأيّ نوع من القيود وأنّ كل ما يدّعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود مقدّر في الأذهان ولا وجد في الكلام المستعمل.

ولقد ناقش ابن تيمية بعض النصوص القرآنية التي اتخذها كل من يثبتون المجاز لتدعيم رأيهم وفسّرها تفسيرًا يبعدها عن المجاز ومن بين هذه الآيات قوله تعالى:«﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾[الكهف- الآية 77] حيث قال المثبتون للمجاز

[1]- ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج7، ص 68.

أنّ هذه الآية تحتوي على مجاز لأنّ الجدار ليس بحيوان والإرادة إنّما تكون للحيوان وبالتالي استعمالها في ميل الجدار مجاز».[1]

وردّ عليهم ابن تيمية الذي أبطل وجود المجاز فيها بأنّ: «لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور وهو الميل الحي، وفي الميل الذي لا شعور فيه، وهو ميل الجماد وهو من مشهور اللغة»[2]، أي أنّ أهل اللغة العربية يستعملون لفظ الإرادة لكل من الشيء الحي والجماد وهذا المثال ليس بغريب عنهم وقد ورد في لغتهم أمثلة تشابهه مثل: «هذا السيف يريد أن يقع، هذه الأرض تريد أن تُحرث وهذا الزرع يريد أن يُسقى وغيرها».[3]

ومن الأمثلة التي ناقشها أيضًا قوله تعالى:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف، الآية 82] فتقدير الكلام هنا هو أسأل (أهل) القرية فحذف المضاف أهل وأقيم المضاف إليه القرية مكانه، فأنكرها ابن تيمية قائلاً أنّ:« لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب التي فيها الحال والمحال، كلاهما داخل في الاسم، ثم قد يعود الحكم على الحال وهو السكان وقد يعود تارة أخرى على المحل وهو المكان»[4]، وأعطى أمثلة لذلك فمثلاً قول: «حفرت النهر، الحكم هنا يعود على المحل أمّا قول جرى النهر فهو الماء، ووضعت

---

[1]– ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج7، ص 72، 73.

[2]– المصدر نفسه، ج7، ص 72، 73.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص 73.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص 75.

الميزاب وهو المحل، وجرى الميزاب وهو الماء وأعطى نظيرًا لهذا المثال بلفظ الإنسان فهو تناول الجسد والروح، ثم الأحكام تتناول هذا تارة وهذا تارة لتلازمها».[1]

إذن ابن تيمية يبعد هذه الآيات تمامًا عن المجاز.

وعليه هذه بعض الأفكار التي وقف عليها ابن تيمية واتّخذها معيارًا للحكم بأنّ المجاز غير موجود في اللغة العربية وفي خطاب الله ورسوله الكريم، وقد نهج هذا النهج أيضًا تلميذه ابن القيم الجوزية في كتابه " الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة" وسار على خطاه، وناقش أفكاره واستدل بحججه وأدلته.

وفي الأخير وبعد الاطلاع على رأي الفريقين نقول أنّ: فخر الدين الرازي قد أبدى رأيه في مسألة المجاز وحاول إثبات وجوده في اللغة العربية وفي القرآن الكريم، وقد أعطى بذلك العديد من الأدلة وناقش الكثير من الأمثلة، كما أنّ ابن تيمية أبدى رأيه أيضا وأنكر وجود المجاز ودعّم هذا بالعديد من الحجج، ونحن توصلنا إلى أنّ الرأي الأقرب إلى الصواب في نظرنا هو رأي فخر الدين الرازي، فالمجاز موجود في لغة العرب وهو شائع في استعمالاتهم وأشعارهم، كما أنّه موجود أيضا في القرآن الكريم فكيف لا؟ وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[الشعراء – الآية 195].

[1]– ينظر: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج7، ص 75.

وهذا يعني أنّ القرآن الكريم منزّل على سيدنا محمد باللغة العربية واللغة العربية عامرة بالمجاز، لكن هذا لا يعني أنّ ابن تيمية قد أخطأ في رأيه، فلا يحق لنا أن نقول هذا وإنّما يمكن أن نقول: أنّنا اقتنعنا ببعض أفكاره، كإنكاره للمجاز لأنّ الجهمية وغيرها من الفرق قالوا به واستعملوا هذا اللفظ لتحقيق أغراض تخصهم وقد أساؤوا بذلك إلى أمور العقيدة والغيبيات، أمّا قوله بغياب المجاز في القرآن الكريم وفي اللغة العربية فهذا ما لم نقتنع به لأنّه يوجد كلام لا نستطيع فهمه من ظاهر ألفاظه وخاصة خطاب الله عز ّوجلّ ففيه آيات لو نظرنا إليها من ظاهرها سنفهمها فهمًا خاطئًا قد يسيء إلى المولى عز وجل ومثال ذلك حديث الله عزّ وشأنه عن نفسه بضمير الجمع، نحن وإنّا فلو فهمنا تلك الآيات على ظاهرها الحرفي لاستنتج الطاعنون أنّ الألوهية قائمة على التعدد لا الوحدة، لكن استخدام ضمير الجمع للمتكلم المفرد، إنّما يُراد به الإشارة إلى تعظيمه وتمجيده، وهذا هو الرأي الذي اقتنعنا به والله أعلم.

خاتمة:

وبعد هذه النزهة المباركة في ثنايا هذا البحث، وبعد اطلاعنا على العديد من الكتب التي امتلأت صفحاتها بالحديث عن المجاز توصلنا إلى:

- ✓ أنّ المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لوجود علاقة بين الاستعمال الأول والاستعمال الثاني بعد أن كان في البداية يدل على الانتقال من مكان إلى مكان آخر.
- ✓ أنّ أول من استعمل كلمة مجاز هو أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه مجاز القرآن.
- ✓ أثارت فكرة المجاز جدلاً كبيرًا بين العلماء ففريق يرى بوجوده في اللغة العربية وفي القرآن الكريم كفخر الدين الرازي وغيره وفريق آخر يرى عكس ذلك كابن تيمية.
- ✓ تحدث فخر الدين الرازي عن المجاز في كتابه (المحصول في علم أصول الفقه) وأثبت وجوده في اللغة العربية وغيرها وذلك من خلال تقديمه لكثير من الأدلة وتحليله بعض الآيات القرآنية التي فيها مجاز وأنه لا يمكن فهمها من ظاهرها إلا بتصريفها تصريفا مجازيًا.
- ✓ ومن جهة أخرى نجد ابن تيمية يخالف كل من قال بوجود المجاز وذلك في كتابه (مجموعة الفتاوى) الذي أنكر فيه تماما وجود المجاز سواء في اللغة

العربية أم في خطاب الله عزّ وجل وخطاب رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، وأهم سبب جعله يقول بهذا الرأي هو الرد على مذهب المرجئة والجهمية والكرامية والفرق المشابهة لهم في تحقيق معنى الإيمان وأن المجاز نشأ في بداية الأمر عند هذه الفرق وأدخلوه في العقيدة واستعملوه في تحقيق مطالبهم وأغراضهم.

- ✓ أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو الرأي القائل بوجود المجاز وهو قول فخر الدين الرازي، لكن هذا لا يعني أن ابن تيمية مخطئ في رأيه وإنما هذه قناعتنا نحن والله أعلم.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وُفقنا في انجاز هذا البحث فإن كنّا قد وُفقنا فإننا نعتبر ذلك مكافأة تعويض لمّا بذلناه فيه من جهده وتفكير، وهذا هو هدفنا من البداية، وإن لم نوفق في انجازه فإن لنا شرف المحاولة وجزاء نشر العلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

1-المعاجم:

1. ابن منظور لسان العرب تح عبد الله على الكبير وآخرون القاهرة دار المعارف 1119 كورنيش النيل دس مج1.
2. الفراهيدي، الخليل ابن أحمد، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم تح، عبد الحميد هنداوي ط1 بيروت لبنان دار الكتب العلمية 1424هـ 2003.

2-الكتب باللغة العربية:

1. ابن تيمية، تقي الدين الحراني، الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، تح: علي بن حسن بن ناصر وآخرون، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار العاصمة، 1419هـ-1999م، مج1.
2. ابن تيمية، تقي الدين الحراني، مجموعة الفتاوى، ط3، المنصورة، دار الوفاء، 1426هـ-2005م.
3. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، أسرار البلاغة، تع محمود محمد شاكر، جدة القاهرة دار المدني، دس.

4. مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ 1987.

5. مطلوب، أحمد والبصير، حسن، البلاغة والتطبيق، ط2، د ب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1420هـ 1999م.

6. الزناد، الأزهر، دروس البلاغة العربية نحو رؤية جديدة، ط،1 الدار البيضاء، بيروت، المركز الثقافي العربية محمد علي الحامي، سبتمبر 1992 م.

7. القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، دس.

8. هاشم يوسف عبد الله، زينب، الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في البلاغة العربية، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع البلاغة، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1414هـ\ 1994 م.

9. المسيري، عبد الوهاب، اللغة والمجازيين التوحيد ووحدة المجاز، ط1، القاهرة، دار النشر، 1422هـ 2002م.

10. الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تح: عماد زكي البارودي، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية، د س.

11. الرازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، د س.

12. قاسم، محمد أحمد، وديب، محي الدين، علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، ط1، طرابلس، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2003 م.

13. اللادقي، محمد طاهر، المبسط في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، بيروت، المكتبة العصرية، 1426هـ 2005 م.

14. السامرائي، مهدي صالح، المجاز في البلاغة العربية، ط1، بيروت، لبنان، دار ابن كثير، 1434هـ 2013 م.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة.....1

الفصل الأول: مصطلح المجاز مفهومه ونشأته

المبحث الأول: مفهوم المجاز وأنواعه.....6

1-تعريف المجاز لغة.....6

2-اصطلاحا.....7

3-أنواع المجاز.....09

3-1-المجاز العقلي.....09

3-2-المجاز اللغوي.....12

3-2-1-أنواع المجاز اللغوي.....12

أ-الاستعارة.....12

ب -المجاز المرسل.....13

المبحث الثاني: نشأة مصطلح المجاز.....17

الفصل الثاني: المجاز بين المثبتين والمنكرين فخر الدين الرازي وابن تيمية أنموذجا

المبحث الأول: المجاز عند فخر الدين الرازي.....22

1-لمحة عن فخر الدين الرازي.....22

2-رأي فخر الدين الرازي في المجاز.....23

المبحث الثاني: المجاز عند ابن تيمية.....34

1-لمحة عن ابن تيمية.....34

2-رأي ابن تيمية في المجاز.....35

خاتمة.....46

فهرس المصادر والمراجع.....48

فهرس الموضوعات